

دراسة تطبيقية لأثر تطبيق نظم الجودة على تنمية بعض الصادرات الزراعية المصرية

أ.د/ شعبان عبد الجيد عبد المؤمن أ.د/ على أبو ضيف محمد مطاوع أ/ عبد العزيز مصطفى حسان
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي أستاذ الاقتصاد الزراعي معيد قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة بالقاهرة - جامعة الأزهر

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي في مصر بمثابة قاطرة التنمية، ويعد القطاع التصديري بمثابة الوقود لتلك القاطرة إذ يساهم في خلق فرص عمل جديدة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وتوفير النقد الأجنبي لتوفير الواردات اللازمة لعملية الإنتاج، وخفض العجز في الميزان التجاري والذي بلغ عام ٢٠١٥ حوالي ٣١٥ مليار جنيه تقريباً، بينما بلغ العجز في الميزان الزراعي لنفس العام ٧٨ مليار جنيه تقريباً، وتساهم الصادرات الزراعية بحوالي ٣٦,٧ مليار جنيه من إجمالي قيمة الصادرات الكلية والتي بلغت ١٨٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ أي بما يمثل نحو ١٩,٣% من إجمالي قيمة الصادرات (مرجع رقم ٤).

وقد بدأت الجودة تلعب دوراً هاماً وفعالاً خاصة بعد ظهور التكتلات الإقتصادية الدولية، والمنظمات العملاقة والإنضمام إلى اتفاقيات تحرير التجارة العالمية المعروفة بإسم الجات، والإتجاه العالمي نحو التخصصية وعولمة الأسواق، والتطور التكنولوجي الهائل في مجال الإنتاج والمعلومات والإتصال، ولا شك أن للجودة دوراً هاماً في عالم اليوم إذ أصبحت الأسواق تعتمد على المنتجات ذات الجودة العالية، والمنافسة الكاملة داخل تلك الأسواق (مرجع رقم ٥).

وتعد الجودة من أهم المقومات التي تساعد على زيادة وتنمية الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأجنبية، ويأتى من أهم أهدافها إنتاج منتج عالى الجودة يتماشى مع القوانين الدولية والمحلية، والعمل على فتح أسواق جديدة مع العمل على المحافظة على الأسواق القديمة والسيطرة عليها، والعمل على التحسين والتطوير المستمر، وتدريب وتنقيف العاملين على أحدث وسائل الإنتاج، وللعمل على تنمية وزيادة الصادرات الزراعية والتي بدورها تساهم في خفض العجز في الميزان الزراعي، فإنه يجب العمل على إدخال سياسات ومبادئ الجودة للقطاع الزراعي المصري وذلك للقيام بالممارسات الزراعية الحديثة، والتي تتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية (مرجع رقم ٣).

مشكلة البحث:

تواجه الصادرات المصرية عموماً، والصادرات الزراعية خاصة تحديات هائلة فيما يتعلق بتدهور كمية وقيمة تلك الصادرات خاصة إلى أسواق الدول المتقدمة، ومن المعروف أن المنتجات الزراعية سريعة التلف وعرضه للإصابة بالآفات والحشرات، مما جعل كثير من الدول المستوردة تضع مواصفات جودة للسلع التي تستوردها، تلك المواصفات تمثل عبء على المُنتج والمُصدر، كما أن عدم الإرتباط بنظم الجودة يقلل من الميزة السعرية للمحصول المصري عن مثيله في كثير من الدول المصدرة، ويفرض على المحصول المصري سوق بعينه.

هدف البحث:

يستهدف البحث التعرف على أهم نظم الجودة المطبقة في المجال الزراعي المصري، وأهم المواصفات المطلوبة للتصدير لأهم الأسواق المستوردة للصادرات الزراعية المصرية، وكذلك دراسة أثر تطبيق نظم الجودة على أهم المحاصيل التصديرية المصرية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

أعتمد البحث على طريقتي التحليل الوصفي والكمي مستخدماً بعض الطرق الإحصائية، مثل استخدام تحليل التباين في اتجاه واحد، واستخدام طريقة أقل فرق معنوي (LSD)، وقد استند البحث على البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة من الجهات الرسمية المختلفة كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة الزراعة، والمجلس التصديري، والهيئة العامة للمواصفات ومراقبة الجودة (إيجاك) كبيانات ثانوية، كما اعتمد البحث بصفة رئيسية على البيانات الأولية عن طريق تصميم استمارة استبيان، حيث تم تحديد نطاق الدراسة ليشمل الشركات التي تقوم بتصدير المحاصيل الزراعية، والتي يتم التصدير بها عن طريق المحطات التصديرية، حيث وجد من خلال هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، والمجلس المصري للتصدير أن عدد المحطات التصديرية ٩٨ محطة تصديرية^(مرجع رقم ٦)، تقوم بتصدير البرتقال، الليمون، والجوافة، والرمان، والبطاطس، والكانتلوب، تم اختيار ٢٨ شركة منهم بما يمثل ٢٨,٥% من المحطات التصديرية، وتم اختيار عينة البحث بطريقة عمدية حيث أن الحصول على بيانات خاصة بمتطلبات الجودة والمواصفات المطلوبة للعملاء الخارجيين يعتبره كثير من المصدرين من الأمور غاية السرية، وبالتالي تم اختيار عدد ٢٨ شركة من ٩٨ شركة بما يمثل نحو ٢٨,٥%، وتم تقسيمهم إلى طبقتين مطبقين لنظم الجودة وغير مطبقين وذلك لقياس أثر تطبيق نظم الجودة. وتم اعداد استمارة الإستقصاء لأخذ رأى المصدرين في دور الجودة في تنمية الصادرات الزراعية، والمشكلات والمعوقات التي تواجه تلك الشركات عند قيامها بنشاطها التصديري، وآراء المصدرين في التغلب على تلك المشكلات.

نتائج البحث ومناقشتها**أولاً: الوضع الراهن لتطبيق نظم الجودة في مصر:**

تعددت وتباينت مفاهيم الجودة التي ذكرها العلماء والباحثون، حتى أنه يصعب حصر جميع تلك التعريفات والوقوف عليها جملة واحدة، ويسعى هذا البحث للوقوف على أهم تلك المفاهيم وصولاً إلى مفهوم شامل للجودة.

حيث عرف (جوران) الجودة على أنها مدى ملائمة المنتج للإستعمال والإستخدام وتم تعريفها من قبل منظمة الأيزو على أنها مدى الملائمة والمطابقة مع المواصفة الدولية أيزو ٩٠٠٠، مع درجة تلبية مجموعة الخصائص الموروثة في المنتج لمتطلبات المستورد^(مرجع رقم ٦).

وعرفت الجودة من وجهة نظر شاملة على أنها تكامل مجهودات ونشاطات الأقسام المختلفة في المنظمة من أجل إنتاج النوعية التي تلائم حاجات ورغبات العملاء^(مرجع رقم ١).

ويرى كثير من المنتجين في مجال العمل التصديري والإنتاجي منذ زمن وإلى الوقت الحاضر أن الجودة تقلل من الإنتاج، ويأتى دور هذا البحث لتوضيح ان العلاقة بين الجودة والإنتاج علاقة طردية وليست عكسية، ومن هنا نستنتج أن الوضع الراهن لتطبيق الجودة في مصر مازال ضعيفاً، فهناك مايقرب من خمسين بالمائة من المزارع المصرية ومحطات التصدير للمحاصيل الزراعية لا تطبق بها نظم الجودة، كما أن خمسين بالمائة من الشركات الحاصلة على نظام للجودة تطبق النظام ورقياً ولا يتم تطبيقه فعلياً^(مرجع رقم ٤)، والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تطبيق متطلبات ومواصفات الجودة العالمية، وتقوم الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بمراجعة الرسائل ورقياً وجوهرياً من حيث الشكل الخارجى.

ثانياً: أهم نظم الجودة المطبقة في المجال الزراعي المصري (مرجع رقم ٤):

تعد الجودة هي الوثيقة أو السياسة المتبعة لتصدير الكثير من المحاصيل والصادرات الزراعية إلى كثير من دول العالم خاصة دول الإتحاد الأوروبي، وفي الوقت الحالى هناك كثير من الدول العربية تشتترط الحصول على نظام جودة مثل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت، وتوجد كثير من الشهادات المطلوبة للتصدير إلى تلك الدول.

نظام إدارة الجودة الشاملة (الأيزو):

يعتمد كثير من المنتجين والمصدرين وكثير من المستثمرين على لفظ أيزو على أنها شهادة للجودة يمكن الحصول عليها، وفي الحقيقة أيزو ما هي إلا اختصار للمنظمة الدولية لتوحيد القياس، وهو اتحاد عالمي مقره جنيف تأسس عام ١٩٨٧م بهدف توحيد معايير القياس في الصناعة والإنتاج، من أجل تشجيع التبادل بين السلع والخدمات على المستوى العالمي (مرجع رقم ٨).

نظام إدارة البيئة الأيزو ١٤٠٠٠:

تهتم الإتجاهات الحديثة لتنمية الصادرات في دول العالم خاصة الدول المتقدمة، والتي تستورد كثير من المحاصيل الزراعية من دول نامية بالإشترطات والمواصفات القياسية لمعايير الجودة البيئية، والتي أصبح المستهلكون يستجيبون لها بمعدلات متزايدة فيما يؤثر بصورة سلبية على الصادرات المصرية (مرجع رقم ٨).

نظام السلامة والصحة المهنية الهاسب ١٨٠٠٠:

يتضمن تنظيم سير العمل وتفعيل إشرطات مواصفات الأيزو ٩٠٠٠، وسلامة الغذاء ٢٢٠٠٠، والجاب الأوروبي، والمواصفة العالمية للأغذية (BRC)(British Retail Consortium)، ومواصفة مراقبة الجودة وسلامة المنتجات الغذائية (IFS)(International Standard For Food) يتطلب ذلك الحصول على الهاسب ١٨٠٠٠، وللحصول على تلك المواصفة يلزم تشكيل فريق للسلامة والصحة المهنية والمعروف بفريق الهاسب (مرجع رقم ٨).

نظام سلامة وأمان الأغذية الأيزو ٢٢٠٠٠:

ترتبط سلامة الغذاء بتواجد الميكروبات المرضية به عند استهلاكه، وتصل تلك الميكروبات المرضية إلى الغذاء عند أي مرحلة من مراحل سلسلة التصنيع الغذائي، وتضم سلسلة التصنيع الغذائي العديد من المنتجين ابتداءً من منتجى الأعلاف، ومنتجى خامات التصنيع، ومسئولى النقل والتخزين، والموردين، وموزعى التجزئة، بالإضافة إلى منتجى المعدات اللازمة للتصنيع، ومنتجى العبوات، ومواد التغليف، والكيماويات المستخدمة في التنظيف (مرجع رقم ٨).

نظام الجاب الأوروبي (جلوبال جاب):

تم وضع هذا النظام من قبل مجموعة من المزارعين في أوروبا وذلك للحصول على منتج نظيف، وخالى من الخطر الناتج عن التلوث الكيمايى والبيولوجي، وقد يتم تصدير المنتج الزراعي المصري إلى دول الإتحاد الأوروبي بعد الحصول على هذا النظام، وتسمى أيضاً (مواصفة الزراعة المتكاملة)، وهي تقدم المعايير الأساسية لكل المزارع، ويقع مقر منظمة الجاب الأوروبي بألمانيا (مرجع رقم ٨).

المواصفة العالمية للأغذية (BRC) (British Retail Consortium):

نشأت المواصفة العالمية للأغذية عن طريق مجموعة من اتحاد تجار التجزئة ببريطانيا وتجار الجملة بوضع شروط لما تكون عليه وارداتهم من السلع الغذائية والزراعية خاصة من الدول النامية (مرجع رقم ٨).

جدول رقم (١) توصيف بعض شركات عينة الدراسة خلال عام ٢٠١٥

اسم الشركة	أهم المحاصيل التي تصدر	تطبيق نظم الجودة
الشمس	الموالح، الرمان، الكانتلوب، البطاطس، الجوافة	حاصل ومطبق لأنظمة الجودة
المنير	الموالح، العنب	غير مطبق
مصر الخضراء	الموالح، الرمان، العنب	حاصل ومطبق لأنظمة الجودة
المسعى	الموالح	غير مطبق
بيراميدز	الموالح، الرمان	حاصل وغير مطبق
الحرية	الموالح	غير مطبق
أراتكو	الموالح	غير مطبق
النصير جروب	الموالح	حاصل ومطبق لأنظمة الجودة
الجبالى فروت	الموالح، الرمان، العنب	حاصل ومطبق لأنظمة الجودة
فروتيللا	الموالح	حاصل ومطبق لأنظمة الجودة

المصدر: نتائج الاستبيان لعينة الدراسة خلال عام ٢٠١٥ م

ثالثاً أثر تطبيق نظم الجودة على العمليات التي تتم على المحاصيل موضع الدراسة:

تم اختيار أكثر المحاصيل التي يمكن أن يطبق عليها نظام للجودة، وقد تبين أن تطبيق أنظمة الجودة في المحطات التصديرية أكثر منه في المزارع، وبالتالي تم اختيار المحاصيل التي يتم تعبئتها، وإجراء بعض العمليات التسويقية عليها في محطات التصدير، وكانت المحاصيل البرتقال، واليوسفى، والليمون، والرمان من أهم تلك المحاصيل.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٢) النسبة من الإنتاج التي يتم تصديرها، ومتوسط نسبة الفرز، ومتوسط نسبة الفاقد، وبيان أثر تطبيق نظم الجودة على نسبة الفرز ومتوسط نسبة الفاقد، في عينة الدراسة من الشركات المطبقة للجودة والشركات غير المطبقة، وقد أوضحت النتائج ما يلي:

أثر تطبيق نظم الجودة على صادرات محصول البرتقال:

من بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن متوسط نسبة كمية الصادرات من محصول البرتقال تبلغ حوالى ٦٧,٥% من الإنتاج، بينما بلغت نسبة الفرز ٣٢,٥% منهم ٢,٥% هالك لا يصلح للإستخدام الأدمى، ٣٠% فرز بعد الغسيل يتم بيعها إلى تجار الجملة وتعامل نفس معاملة الثمار المصدرة، بينما بلغت نسبة الفاقد حوالى ٢,٥%، وذلك بالنسبة للشركات المطبقة لأنظمة الجودة والحاصلة على الشهادات، كما يتضح أيضاً أن متوسط نسبة الصادرات من المحصول تقدر بحوالى ٥٢% من الإنتاج، بينما بلغت نسبة الفرز ٤٨% يتم بيعها إلى تجار الجملة ومعامل نفس معاملة الثمار المصدرة، بينما بلغت نسبة الفاقد ٥% وذلك للشركات الغير مطبقة لأى من أنظمة الجودة.

وتبين النتائج أن متوسط نسبة الصادرات للشركات المطبقة والحاصلة على شهادات الجودة زادت بكمية تقدر بحوالى ١٥% عن الشركات غير المطبقة، وكذلك نقصت كمية البرتقال الفرز عنها بمتوسط يبلغ حوالى ١٥,٥% ، ومتوسط الفاقد نصف متوسط الفاقد للشركات غير المطبقة، وذلك عند إجراء العمليات التسويقية لمحصول البرتقال.

أثر تطبيق نظم الجودة على صادرات محصول اليوسفى:

تشير بيانات الجدول (٢) ي أن متوسط نسبة كمية الصادرات من محصول اليوسفى تبلغ حوالى ٥٥,٧% من الإنتاج، بينما بلغت نسبة الفرز ٤٤,٣%، وتصل نسبة الفاقد أو الهالك إلى ٣% ، وذلك للشركات المطبقة لأنظمة الجودة والحاصلة على الشهادات،

جدول رقم (٢) متوسط نسبة الصادرات ونسبة الفرز ونسبة الفاقد للشركات المطبقة وغير المطبقة لأنظمة

الجودة في عينة الدراسة عام ٢٠١٥

المحصول	الشركات الحاصلة على نظام			الشركات الغير حاصلة على نظام		
	% متوسط الصادرات	% متوسط الفرز	% متوسط الفاقد	% متوسط الصادرات	% متوسط الفرز	% متوسط الفاقد
البرتقال	٦٧,٥	٣٢,٥	٢,٥	٥٢	٤٨	٥
اليوسفي	٥٥,٧	٤٤,٣	٣	٥٠	٥٠	٦
الليمون	٨٥	١٥	١,٥	٨٠	٢٠	٣
الرمان	٨٠	٢٠	١	٧٠	٣٠	٢

المصدر: نتائج الإستبيان لعينة الدراسة خلال عام ٢٠١٥

كما يتضح أيضاً أن نسبة الصادرات للشركات غير المطبقة للجودة تقدر بحوالي ٥٠%، أى ان هناك فرق يصل فى الكمية المصدر نقص عن المطبقين بحوالى ٥%، وبلغت نسبة الفرز حوالى ٥٠%، وتصل نسبة الفاقد إلى ٦% للشركات الغير مطبقة. يتم تصدير اليوسفي من الصنف (ماندرين، فرمونت، منيولا، دانسى، كمكوات، موركت).

أثر تطبيق نظم الجودة على صادرات محصول الليمون:

تبين بيانات الجدول (٢) يتبين أن متوسط نسبة كمية الصادرات من محصول الليمون فى عينة الدراسة تبلغ حوالى ٨٥%، بينما بلغت نسبة الفرز ١٥%، وبلغت نسبة الهالك ١,٥% وذلك فى عينة الدراسة للشركات المطبقة لأنظمة الجودة، كما يتضح أيضاً أن متوسط نسبة الصادرات من محصول الليمون فى عينة الدراسة للشركات غير المطبقة ٨٠%، وبلغت نسبة الفرز ٢٠%، ومتوسط نسبة الفاقد بلغ ٣%، وتوضح النتائج أثر الجودة حيث زاد متوسط كمية الصادرات من محصول الليمون للشركات المطبقة بمتوسط كمية تقدر بحوالى ٥%، وكذلك نقصت كمية الفرز بمتوسط كمية تقدر بحوالى ٥% عن غير المطبقين أو غير الحاصلين على أى من شهادات الجودة، مع العلم أن مجموعة الليمون تشمل (مجموعة الليمون الهندي، والليمون الحلو، والبلدى، والبنزهير، والأضاليا).

أثر تطبيق نظم الجودة على صادرات محصول الرمان:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط نسبة كمية الصادرات من محصول الرمان فى عينة الدراسة خلال عام ٢٠١٥ للشركات الحاصلة على نظام للجودة تصل إلى ٨٠%، وتبلغ نسبة الفرز إلى ٢٠%، بينما بلغت نسبة الفاقد إلى ١%، كما يتضح أيضاً أن متوسط نسبة كمية الصادرات فى عينة الدراسة للشركات غير المطبقة من صادرات محصول الرمان تقدر بحوالى ٧٠%، أى أن متوسط نسبة كمية الصادرات من محصول الرمان للمطبق تزيد بمتوسط كمية تقدر بحوالى ١٠% عن الشركات غير المطبقة لأنظمة الجودة، بينما بلغت نسبة الفرز ٣٠%، وبلغت نسبة الفاقد إلى ٢%. ويتم احتساب نسبة الفاقد من نسبة الفرز فى المحطات التصديرية، مع ملاحظة أن نسبة الفاقد تقل فى الحطات المطبقة لنظم الجودة ويرجع ذلك إلى وجود مندوب إدارة الجودة أثناء القطف، والنقل، والتعبيق فى المحطة، والفحص بعد الوصول للمحطة.

رابعاً: الدول المستوردة للمحاصيل التصديرية فى عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٣) مقارنة للدول التى يتم التصدير إليها فعلاً فى عينة الدراسة عام ٢٠١٥ بالنسبة للشركات الحاصلة على أنظمة جودة والشركات غير الحاصلة حيث تبين أن دول الإتحاد الأوروبى هى الدول التى تفضلها الشركات الحاصلة على أنظمة جودة للتصدير إليها، ثم دول شرق آسيا، ثم روسيا، فى حين لا تفضل تلك الشركات السوق العربية، فقد بلغت نسبة المصدرين المفضلين لدول أوروبا (المملكة المتحدة،

دراسة تطبيقية لأثر تطبيق نظم الجودة على تنمية بعض الصادرات الزراعية المصرية ١٨٤

ألمانيا، وهولندا، فنلندا، إيطاليا، فرنسا) ٣٥,٥% من إجمالي العينة والتي بلغت ٢٨ شركة، وبنسبة بلغت ٧٩% من إجمالي الحاصلين على أنظمة جودة والذي بلغ عددهم ١٩ شركة، بينما بلغت نسبة المصدرين المفضلين للتصدير إلى دول شرق آسيا (ماليزيا، فيتنام، الصين، بنجلاديش، الهند، سنغافورة) ٧,١% من إجمالي العينة، وبنسبة بلغت ١٠,٥% من إجمالي الحاصلين على أنظمة جودة، بينما بلغت نسبة المصدرين المفضلين للتصدير إلى الجمهورية الروسية ٧,١% من إجمالي العينة، وبنسبة بلغت ١٠,٥% من إجمالي الحاصلين على أنظمة جودة، ويعتبر المصدرين السوق الروسي سوق يتم تصدير الرتبة الثانية من الثمار إليه، إلا أنه في الفترات الأخيرة وتحديداً من عام ٢٠٠٩ بدأ المستوردون في روسيا يهتمون بمواصفات ومتطلبات الجودة، وكثير من المصدرين كان يعد السوق الروسي والسوق العربي على أنها أسواق كميات يستفيد المصدر منها بالدعم على كل طن صادر، وبعد رفع الدعم عن معظم المحاصيل التصديرية قل الاهتمام بالتصدير إليها، في حين أن الدعم ما زال موجود عند التصدير إلى بعض الدول مثل دول شرق آسيا، كذلك أوضح كثير من المصدرين أن سبب تفضيلهم للسوق الأوروبي هو أن العميل الأوروبي يلتزم بما تم الإتفاق والتعاقد عليه من جهة السعر وطريقة السداد، كما أن السعر يزيد عن السوق الروسي والسوق العربي، ويعد السوق الروسي هو السوق المفضل للمصدرين غير الحاصلين على أى نظام جودة حيث بلغت نسبة المصدرين المفضلين للتصدير إليه ١٠% من إجمالي العينة، وبنسبة بلغت ٣٣,٣% من المصدرين غير الحاصلين على نظام والذي بلغ إجمالي عددهم ٩ شركات من عدد ٢٨ شركة هو إجمالي العينة، بينما جاء السوق العربي (السعودية، الإمارات، العراق، الكويت، قطر، الأردن) في المرتبة الثانية وبنسبة بلغت ٢١,٤% من إجمالي العينة، وبنسبة بلغت ٦٦,٧% من المصدرين غير الحاصلين على نظام، بينما كثير من غير الحاصلين على نظام جودة يعد السوق الأوروبي سوق صعب التصدير إليه نظراً لمواصفات الجودة المطلوبة، والشهادات التي يرغب العميل الأوروبي في إرسالها له قبل التعامل معه.

وفيما يتعلق بالأسعار فقد بلغ متوسط سعر الطن التصديري لمحصول البرتقال في عينة الدراسة عام ٢١٠٥ (٦٠٠، ٥٠٠، ٤٠٠، ٣٥٠) دولار/طن لكل من (دول أوروبا، دول شرق آسيا، روسيا، الدول العربية) وذلك على نفس الترتيب ومن بيانات الجدول (٢)، بينما بلغ سعر طن الليمون (٧٥٠، ٦٠٠، ٤٥٠، ٤٠٠ دولار/طن)، وبلغ متوسط سعر الليمون (٧٥٠، ٦٠٠، ٥٠٠، ٤٠٠ دولار/طن)، وبلغ متوسط سعر الرمان (١٢٠٠، ١١٠٠، ٩٥٠ دولار/طن)، على نفس الترتيب.

جدول رقم (٣) الدول المستوردة من الحاصلين وغير الحاصلين على نظام للجودة في

عينة الدراسة عام ٢٠١٥

الدولة	الشركات الحاصلة على نظام			الشركات الغير الحاصلة على نظام			متوسط سعر الطن		
	العدد	% من العينة	% من الحاصلين	العدد	% من العينة	% من الحاصلين غير الحاصلين	البرتقال	اليوسفي	الليمون
دول أوروبا	١٥	٥٣,٥	٧٩	-	-	-	٦٠٠	٧٥٠	٧٥٠
دول شرق آسيا	٢	٧,١	١٠,٥	-	-	-	٥٠٠	٦٠٠	٦٠٠
روسيا	٢	٧,١	١٠,٥	٣	١٠	٣٣,٣	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠
السوق العربي	-	-	-	٦	٢١,٤	٦٦,٧	٣٥٠	٤٠٠	٤٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من نتائج الاستبيان لعينة الدراسة خلال عام ٢٠١٥

خامساً: دور نظم الجودة عند إجراء الخدمات التسويقية:

يظهر دور نظم الجودة واضحاً وجلياً عند إجراء العمليات الإنتاجية، والتسويقية المختلفة، فعند الحصول على النظام يجب أن يكون العمال حاصلين على تدريبات لمختلف العمليات الإنتاجية، من (زراعة، وري، وتسميد، ومقاومة، ومكافحة)، تعمل أنظمة الجودة على إجراء تحليلات لعينة من التربة، وتحليلات لمياه الري، وتحليلات لعينة من الثمار للتأكد من عدم وجود عناصر ثقيلة بالتربة أو المياه وأنها آمنة غذائياً، وعند نضج المحصول يظهر دور نظم الجودة بوضوح أكبر، حيث أن الهدف الرئيسي لتلك النظم هو إنتاج منتج متميز عن مثيله، وينافس دولياً ومحلياً.

١- **الجودة وجمع المحصول** تعمل نظم الجودة على جمع المحصول بطريقة آمنة بحيث يتم تقليل فاقد الجمع إلى أقل درجة ممكنة، ويتم ذلك عن طريق إرتداء العمال للزى المخصص، والجمع بمقصات وأدوات مخصصة، والجمع في أكياس لتجنب صدمات الأرض والتي تؤدي إلى إصابة الثمار، ثم يتم التعبئة في صناديق بلاستيكية مخصصة، وتقضى نظم الجودة بإجراء تحليلات كيميائية لعينة من تلك الصناديق للتأكد من أنها آمنة غذائياً.

٢- **الجودة ونقل المحصول لماكن التجهيز** يتم نقل المحصول في صناديق آمنة غذائياً وعند إجراء عملية النقل يتم نقل المحصول بالطن، ويشترط نظام الجودة عدم ملء الصناديق بالثمار، وتحدد نظم الجودة الإرتفاع لعدد الصناديق، كذلك وجود زوايا عند ربط الصناديق، ويعمل ذلك على تقليل الفاقد إلى ٥٠% تقريباً عن غير المطبقين لنظم الجودة.

٣- **الجودة وفحص المحصول** يتم فحص المحصول عن طريق مسئول الفحص بعد أن يتم وضع مواصفات الجودة وتعليمات العمل لكل مرحلة، حتى يمكن توقيح الجزاءات والغرامات على كل من مسئولى الإنتاج، والنقل، والجمع، إذا وجد هناك خطأ ما ولتقليل الفاقد إلى أقصى درجة ممكنة.

٤- **الجودة والبيئة المحيطة** يظهر دور الجودة واضحاً مع البيئة الخارجية، وذلك في طريقة التعامل مع الثمار الهالكة والمخلفات الزراعية، حيث يتم التعامل مع المخلفات عن طريق تجميعها في صناديق ذات ألوان مميزة ومعاملة تلك الصناديق بمحلول مطهر، ثم متابعة مقطورة تحميل الهالك المخصصة لذلك إلى مكان مخصص لذلك وتعامل معاملات خاصة.

٥- **الجودة والفرز والغسيل والتطهير والتعبئة** تعمل أنظمة الجودة على إجراء عملية الفرز والغسيل والتطهير والغسيل بأدق مستوى ممكن مع الحرص على أمان المنتج ويقوم بوضع تعليمات عمل لكل من مسئول الفرز والتشغيل والغسيل والتطهير، من خلال إجراء تحليلات للمطهرات ومواد التشميع والغسيل ووضع اشتراطات الصحة للعاملين بالفرز، مع اشتراط التدريب الجيد لمسئول المطهرات، كما تشترط أنظمة الجودة تحليلاً لمواد التعبئة والتغليف، وتنفيذ الإشتراطات الصحية من زى وعدم لبس الإكسسوارات، وعدم وضع الدبابيس، والمكياجات لعاملات التعبئة، ومراعاة الأحجام المطلوبة لكل عميل وعدم الخلط بينها.

٦- **الجودة والتبريد والشحن إلى الميناء** تقوم أنظمة الجودة بدور هام وفعال عند عملية الشحن حيث يقوم مسئول الجودة بمراجعة الشاحنات قبل شحن المنتج بها وتطهير تلك الشاحنات، وإجراء عملية شحنها كهربائياً قبل تحميلها بالمحصول الصادر، وذلك للحصول على درجة الحرارة المراد وضع المنتج بها، ووضع أجهزة تتبّع داخل العبوات، مع وضع رقم تتبّع من المصدر إلى وصول المنتج للعميل.

سادساً: العلاقة بين الأداء الداخلى للعاملين وتطبيق نظم الجودة:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) والذي يبين العلاقة بين الأداء الداخلى للعاملين فى المزارع والمحطات وتطبيق نظم الجودة، أن نسبة الموافقة على بنود الجودة التالية بلغت ٦٤,٢% من إجمالي العينة وكانت البنود كما يوضحها الجدول رقم (٤).

بينما بلغت نسبة الموافقة إلى حد ما على تلك البنود ١٨,٢% من إجمالي العينة، وبلغ نسبة من لا يدرون ٦,٥%، وبلغت نسبة الغير موافقين ٨,٤% من إجمالي العينة، وبلغ متوسط نسبة الموافقة ٨٣,٥% من إجمالي العينة.

جدول رقم (٤) العلاقة بين الأداء الداخلى للعاملين وتطبيق نظم الجودة

البيان	أوافق		لا أدرى		أوافق إلى حد ما		غير موافق		إجمالي الموافقة %
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
تطبيق نظم الجودة يمنع الإدارة العليا من التدخل فى العمليات الإنتاجية.	١١	٣٩,٢	٤	١٤,٢	١	٣,٦	١٢	٤٢,٨	٥٣,٤
تطبيق نظم الجودة وسيلة اتصال جيدة بين المديرين والعاملين	١٨	٦٤,٣	٧	٢٥	٢	٧,١	١	٣,٦	٨٩,٣
تطبيق نظم الجودة يؤدي إلى الحصول على نتائج صحيحة من المرة الأولى.	١٩	٦٧,٨	٦	٢١,٤	-	-	٣	١٠,٧	٨٩,٢
يتطلب تطبيق نظم الجودة وجود توصيف وظيفي للعاملين بالشركة	١٧	٦٠,٧	٧	٢٥	٣	١٠,٧	١	٣,٦	٨٥,٧
يهتم تطبيق نظم الجودة بالتحسين المستمر من خلال التدريب	٢٣	٨٢,١	٣	١٠,٧	-	-	٢	٧,١	٩٢,٨
يعتبر تطبيق نظم الجودة خطة طويلة المدى مهما اختلفت الإدارات	٢٣	٨٢,١	٥	١٧,٨	-	-	-	-	١٠٠
المتوسط	٦٤,٢*		١٨,٢*		٦,٥*		٨,٤*		٨٣,٥*

(* المتوسط الهندسى)

المصدر : جمعت وحسبت: من استمارة الإستبيان لعينة البحث عام ٢٠١٥م

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن البند نظم الجودة تعمل على تحرير المديرين من تدخل الإدارة العليا فى مختلف العمليات التحسينية والإنتاجية بلغت نسبة الموافقة عليه ٣٩,٢%، وبلغت نسبة الغير موافقة عليه ٤٢,٨% من إجمالي العينة، ويرجع ذلك إلى أن معظم المنتجين والمصدرين مالكين للمحطات والمزارع ولا يفصلون الإدارة عن الملكية، فيعملون كمديرين مما يؤثر على الجودة فى كثير من الأحيان لأن منهم غير مختصين وذلك فى عينة الدراسة عام ٢٠١٥.

يتضح مما سبق من الموافقة على البنود المذكورة بالجدول رقم (٤) أن الجودة لها دور أساسى فى تدريب وتنقيف العاملين بتلك الشركات المبحوثة، حيث تعمل على تطبيق الممارسات الزراعية السليمة، وإنتاج منتج يتماشى مع أذواق المستهلك الخارجى، وتحقيق رغبات المستوردين.

رابعاً: العلاقة بين تطبيق نظم الجودة والتكاليف:

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) والذي يبين العلاقة بين التكاليف وتطبيق نظم الجودة، أن متوسط نسبة الموافقة على البنود التى تصف العلاقة بين التكاليف وتطبيق نظم الجودة بلغت ٥٥,٢% من إجمالي العينة وكانت البنود كما يوضحها الجدول رقم (٥)، وبينما بلغت نسبة الموافقة إلى حد ما على تلك البنود ٢٧,٧% من إجمالي العينة.

بينما بلغت نسبة من لا يدرون عن تلك البنود الموضحة بالجدول رقم (٥) والتي توضح العلاقة بين الجودة والتكاليف ٨,٤%، ونسبة غير موافق ٦,٤%، ومن هنا يتضح أن إجمالي نسبة الموافقة على أن

الجودة تحقق الأرباح المستهدفة، وتوفر الأنباء السوقية، وتعمل على خفض التكاليف الخاصة بالمراجعات بلغت ٨٣,٥%، أى أن هناك علاقة بين الجودة وخفض التكاليف، واختاق الأسواق.

جدول رقم (٥) العلاقة بين التكاليف وتطبيق نظم الجودة

البيان	أوافق		لا أدرى		غير موافق		إجمالي الموافقة %
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
يؤدي تطبيق نظم الجودة إلى تحقيق التكلفة المستهدفة ويمكن من تحقيق الأرباح المستهدفة.	١٣	٤٦,٤	٢	٧,٢	٥	١٧,٨	٧٤,٩
توفر نظم الجودة الأنباء والمعلومات عن التكاليف اللازمة.	١٦	٥٧,١	٣	١٠,٧	١	٣,٦	٨٥,٦
توفر نظم الجودة الأنباء والمعلومات السوقية المختلفة.	١٥	٥٣,٥	٦	٢١,٥	-	-	٧٨,٥
يؤدي تطبيق نظم الجودة إلى تخفيض تكاليف التعديلات وإعادة الإنتاج.	١٥	٥٣,٥	٢	٧,٢	٢	٧,٢	٨٥,٦
يؤدي تطبيق نظم الجودة إلى خفض التكاليف الخاصة بالمراجعات من قبل العملاء للتأكد من توافر تطبيق نظام الجودة.	١٩	٦٧,٨	١	٣,٦	١	٣,٦	٩٢,٨
المتوسط	٥٥,٢*	٢٧,٧*	٨,٤*	٦,٤*	٨٣,٥*		

(* المتوسط الهندسى)

المصدر : جمعت وحسبت: من استمارة الإستبيان لعينة البحث عام ٢٠١٥م.

ثامناً: المشكلات التي تواجه تطبيق نظم الجودة:

تبين من خلال نتائج الاستبيان لعينة الدراسة أن المشكلات التي تواجه تطبيق نظم الجودة تتمثل في: (X₁) عدم وجود محطات ومزارع مناسبة، (X₂) إرتفاع تكلفة الحصول على النظام، (X₃) عدم وجود شركات مانحة للنظام، (X₄) تطبيق نظم الجودة يقلل الإنتاج، (X₅) عدم وجود عمالة مدربة، وتوضح بيانات الجدول رقم (٦) الأهمية النسبية لأهم المشكلات التي تعوق تطبيق نظم الجودة، والتي تواجه المصدرين في عينة الدراسة عام ٢٠١٥، وبدراسة الأهمية النسبية لتلك المشكلات تبين أن مشكلة عدم وجود عمالة مدربة (X₅) تمثل نحو ٣٠% أى هى أول اهتمام المصدرين وتأتى فى المرتبة الأولى للمصدرين، وتلاها فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية للمصدرين مشكلة إرتفاع تكاليف الحصول على النظام (X₂) وتمثل نحو ٢٧% من إجمالي إهتمامات المصدرين، وجاء فى المرتبة الثالثة عدم وجود مزارع ومحطات مناسبة (X₁) وتمثل نحو ٢٢% من إهتمامات المصدرين، ثم جاء فى المرتبة الرابعة وبنسبة تمثل نحو ١٧% تطبيق نظام الجودة يقلل من الإنتاج (X₄) وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، ثم تلاها فى المرتبة الخامسة والأخيرة مشكلة عدم وجود شركات مانحة لأنظمة الجودة (X₃)، وبنسبة مثلت نحو ٤% من إهتمامات المصدرين.

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية لأهم المشكلات التي تعيق تطبيق الجودة فى عينة الدراسة عام ٢٠١٥

المشكلة	عدد المصدرين	الأهمية النسبية %
(X ₁) عدم وجود محطات ومزارع مناسبة	٢١	٢٢
(X ₂) إرتفاع تكلفة الحصول على النظام	٢٦	٢٧
(X ₃) عدم وجود شركات مانحة للنظام	٤	٤
(X ₄) تطبيق نظم الجودة يقلل الإنتاج	١٦	١٧
(X ₅) عدم وجود عمالة مدربة	٢٨	٣٠

المصدر : جمعت وحسبت: من استمارة الإستبيان لعينة البحث عام ٢٠١٥م

١٨٨ دراسة تطبيقية لأثر تطبيق نظم الجودة على تنمية بعض الصادرات الزراعية المصرية

وباستخدام تحليل التباين فى إتجاه واحد كما هو موضح بالجدول رقم (٧) تبين أن قيمة (ف) معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١، مما يدل على وجود فرق معنوى بين المشكلات التى تتعلق بعمليات تطبيق نظم الجودة للمحاصيل التصديرية بعينة الدراسة، عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٧) تحليل التباين لمشكلات تطبيق نظم الجودة التى تواجه المصدرين فى عينة الدراسة عام ٢٠١٥

مصدر الإختلاف	درجات الحرية	مجموع مربع الإحرفات	متوسط مجموع مربع الإحرفات	(ف) المحسوبة
بين المشكلات	٤	٣٤,٠٣	٨,٥٠	***٨,٢٩
داخل المشكلات	٩٠	٩٢,٣٢	١,٠٢	
المجموع	٩٤	١٢٦,٣٥		

(**) معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر : جمعت وحسبت: من استمارة الإستبيان لعينة البحث عام ٢٠١٥م

ولترتيب تلك المشكلات فقد تم استخدام طريقة أقل فرق معنوى (L.S.D) كما هو مبين بالجدول رقم (٨)، حيث تبين أن مشكلتى عدم وجود عمالة مدربة (X_5)، ومشكلة إرتفاع تكلفة الحصول على النظام (X_2)، قد احتلتا المرتبة الأولى معاً لعدم وجود فروق معنوية بينهما.

جدول رقم (٨) ترتيب مشكلات تطبيق نظم الجودة التى تواجه المصدرين فى عينة الدراسة عام ٢٠١٥

بإستخدام طريقة أقل فرق معنوى

المشكلات	المتوسط	ترتيب المشكلات	المرتبة الأولى	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة
X1	٢,٦٦	X5	١,٦٢	-	-
X2	٢,٢٤	X2	٢,٢٤	٢,٢٤	-
X3	٣,٨٠	X1	-	٢,٦٦	-
X4	٣,٠٠	X4	-	٣,٠٠	-
X5	١,٦٢	X3	-	-	٣,٨٠

(LSD) معنوى عند ٠.٥

المصدر : جمعت وحسبت: من استمارة الإستبيان لعينة البحث عام ٢٠١٥م

بينما جاءت مشكلة إرتفاع تكلفة الحصول على النظام (X_2) فى المرتبة الثانية مع الأولى لوجود تداخل بين المرتبتين الأولى والثانية، وأتى معها مشكلة عدم وجود مزارع ومحطات مناسبة (X_1)، ومشكلة تطبيق نظام الجودة يقلل من الإنتاج (X_4) فى المرتبة الثانية دون فرق معنوى بينهما، بينما جاءت مشكلة عدم وجود شركات مانحة للنظام (X_2) فى المرتبة الثالثة والأخيرة بين مشكلات تطبيق نظم الجودة التى تواجه المصدرين فى عينة الدراسة عام ٢٠١٥.

تم إقتراح مجموعة من الحلول من قبل المصدرين، وذلك من خلال إجراء الدراسة الميدانية عام ٢٠١٥، للتغلب على المشكلات الإنتاجية، والتسويقية، والتمويلية، ومشاكل تطبيق نظم الجودة، وتلك المقترحات كانت كالتالى:-

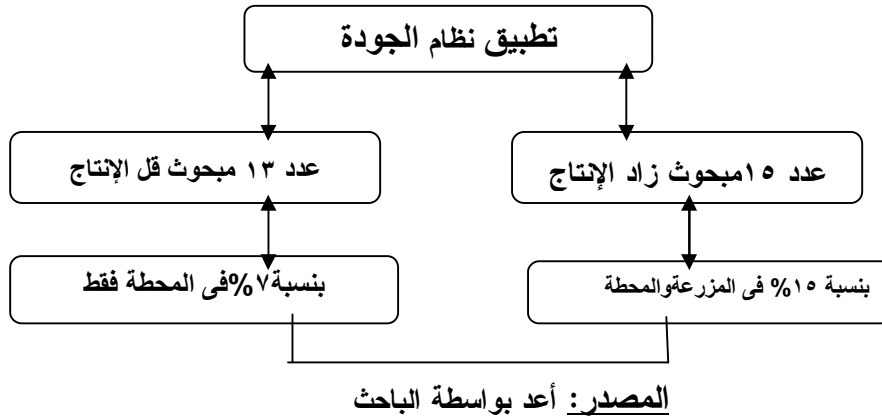
العمل على زيادة وتصدير المحاصيل غير التقليدية مثل (الخرشوف، والكيوى، ويوسفى الكمكوات، والرمان) وإعطاء دعم لمن يهتم بتصدير تلك المحاصيل، وإنشاء وإقامة مراكز ودورات تدريبية لتدريب العمالة الزراعية على الممارسات الصحيحة من قبل جهات حكومية مثل الإرشاد الزراعى وتفعيل دور الإرشاد الذى كأنه غير موجود، وتقديم الدعم التصديرى عند التصدير مع مواصفات جودة متميزة بغض النظر عن الكم، وعند التصدير إلى أسواق جديدة، وخاصة للمزارعين الملتزمين بتطبيق المواصفات المطلوبة، عند التصدير إلى الدول العربية وروسيا ليس هناك ضمان لإسترداد قيمة الصادر، وبالتالي بالتعاون مع مكاتب التمثيل التجارى التى يغيب دورها يجب توفير الضمانات أو التأمين المناسب، وإجراء الدعاية والإعلان بما يتناسب للصادرات الزراعية المصرية، وخاصة فى كثير من دول العالم التى لاتعلم شئ

عن الصادرات المصرية، خاصة دول أفريقيا، وشرق آسيا، وتوفير معلومات عن أذواق المستهلكين ومتطلبات الجودة من خلال الرقبة على الصادرات والواردات، وإنشاء مكاتب لتسجيل الجودة وتكون الأجور بها للحصول على المواصفات بسيطة.

وعند إجراء استقصاء الرأى والسؤال عن ما إذا كانت أنظمة الجودة تزيد من الإنتاج أو تقلل من الإنتاج كان رأى أكثر من ٩٨% من إجمالى العينة أن أنظمة ومواصفات الجودة تزيد من الإنتاج فى المزارع الإنتاجية، بينما يرى حوالى ٤٠%

وتوضح بيانات الشكل (١) أن الزراعة مع تطبيق نظم الجودة زاد الإنتاج وبنسبة بلغت ١٥,٥% فى المزرعة والمحطة، وكان عدد المبحوثين ١٥، بينما يرى عدد ١٣ مبحوث أن نظم الجودة تقلل من الإنتاج فى المحطات التصديرية، وهذا تصور خاطئ حيث أن إدارة الجودة تسعى إلى إنتاج منتج بدون أخطاء ومن أول عملية إنتاجية، ويناسب ذوق المستهلك.

شكل رقم (١) الزراعة والتصدير مع نظام الجودة



تاسعاً: مواصفات وشهادات الجودة المطلوبة فى أهم الأسواق العالمية للصادرات الزراعية المصرية:

تبين من الدراسة الميدانية التى تمت خلال عام ٢٠١٥، لإستقصاء رأى مجموعة من المصدرين أن مواصفات الجودة المطلوبة لكل من (البرتقال واليوسفى والليمون) وتشمل مجموعة الموالح والمطبق عليها القرار الوزارى رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٧٨ بالرقابة على تصدير الموالح، وهى ثمار طازجة ومعدة للتصدير يجب أن تتصف بالآتى:-

طازجة وغير مجعدة القشرة، وخالية من جفاف القشرة واللبن، وأى رائحة أو مذاق غير طبيعى بالنسبة للصنف والنوع، ونظيفة خالية من الأتربة وآثار المبيدات والمعادن الثقيلة، وسليمة خالية من الجروح والعطب وآثار لفحة الشمس والتبجير وآثار الصقيع، وذات عنق لا يزيد طوله عن مستوى سطح الثمرة، ومكتملة النمو تحمل قشرتها اللون الطبيعى للنوع والصنف ولا تقل درجة تكوينها عن ٨٠%، وخالية من آثار الإصابة بالآفات والأمراض والحشرات، وخالية من أى رطوبة خارجية غير عادية، وفيها عوامل الأمان الطبيعية فى المنتج، القشرة تمنع وصول المؤثرات الخارجية إلى داخل الثمرة، وكل والأسمدة والكيماويات المستخدمة آمنة غذائياً، ولاتسبب الحساسية، ويشترط على كل مورد إثبات ذلك، والمنتج النهائى غير مهندس وراثياً، وتبين البيانات التالية فى الجدول الرتب المطلوبة لكل دولة، ونسبة العيوب المسموح بها فى كل عبوة، وشهادات الجودة المطلوبة للتصدير لتلك الدول.

دراسة تطبيقية لأثر تطبيق نظم الجودة على تنمية بعض الصادرات الزراعية المصرية ١٩٠

وتبين أنه لا يتم التصدير إلى المملكة المتحدة، وفنلندا إلا بعد الحصول على مواصفة (BRC)، ولا يتم التصدير إلى دولة ألمانيا إلا بعد الحصول على مواصفة (IFS)، ولا يتم التصدير إلى دولة هولندا، وفي الآونة الأخيرة الإمارات العربية المتحدة إلا بعد الحصول على مواصفة الجلوبال جاب.

الملخص

بدأت الجودة تلعب دوراً هاماً وفعالاً خاصة بعد ظهور التكتلات الإقتصادية الدولية، والمنظمات العملاقة والإنضمام إلى اتفاقيات تحرير التجارة العالمية المعروفة بإسم الجات، وتساهم الصادرات الزراعية بحوالى ٣٦,٧ مليار جنيه من إجمالي قيمة الصادرات الكلية والتي بلغت ١٨٩,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥ أى بما يمثل نحو ١٩,٣% من إجمالي قيمة الصادرات، وتعد الجودة من أهم المقومات التي تساعد على زيادة وتنمية الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأجنبية، ويأتى من أهم أهدافها إنتاج منتج عالى الجودة يتماشى مع القوانين الدولية والمحلية، العمل على فتح أسواق جديدة مع العمل على المحافظة على الأسواق القديمة والسيطرة عليها، العمل على التحسين والتطوير المستمر، تدريب وتنقيف العاملين على أحدث وسائل الإنتاج، وللعمل على تنمية وزيادة الصادرات الزراعية والتي بدورها تساهم فى خفض العجز فى الميزان الزراعى، ويجب العمل على إدخال سياسات ومبادئ الجودة للقطاع الزراعى المصرى وذلك للقيام بالممارسات الزراعية الحديثة، والتي تتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية، وعرفت الجودة من وجهة نظر شاملة على أنها تكامل مجهودات ونشاطات الأقسام المختلفة فى المنظمة من أجل إنتاج النوعية التي تلائم حاجات ورغبات العملاء.

ومن المعروف أن المنتجات الزراعية سريعة التلف وعرضه للإصابة بالآفات والحشرات مما جعل كثير من الدول المستوردة تضع مواصفات جودة، تلك المواصفات تمثل عبء على المنتج والمصدر، ويستهدف هذا البحث الوصول إلى أهم نظم الجودة المطبقة فى المجال الزراعى المصرى، وأهم المواصفات المطلوبة للتصدير لأهم الأسواق المستوردة للصادرات الزراعية المصرية، ودراسة أثر الجودة على أهم المحاصيل التصديرية المصرية، أعتُمد فى إجراء هذه الدراسة على طريقة التحليل الوصفى، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب والنماذج الإحصائية، كما تم تصميم استمارة لإستقصاء الرأى تناولت مجموعة من الأسئلة المرتبطة بنظم الجودة، وتوصل البحث إلى أن نظم ومواصفات الجودة المطبقة فى مجال العمل الزراعى المصرى نظام إدارة الجودة الشاملة (الأيزو)، نظام الجلوبال جاب الأوروبى، والمصفة العالمية للأغذية (BRC)، كما توصلت إلى أثر الجودة على بعض المحاصيل الزراعية التصديرية (البرتقال، اليوسفى، الليمون، الرمان)، تعمل الجودة على تقليل نسبة الفاقد، ونسبة الفرز، وزيادة المحاصيل والإنتاجية الفدانية، وتعمل على تخفيض التكاليف، كما توصل البحث إلى وجود علاقة بين الجودة وتنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة، كما توصلت إلى انتشار ظاهرة مكاتب استئجار المحطات التصديرية من قبل مجموعة ليس لهم علاقة بالزراعة مما يؤثر على كفاءة كثير من المصدرين فى العمل على جذب عملاء جدد.

وقد أوصت الدراسة بالإهتمام بتطبيق مواصفات الجودة فى المزارع والمحطات التصديرية، مع نشر وظيفة الجودة، بالإضافة إلى المعايير التي تضعها الهيئة المصرية للمواصفات والجودة، مع الإهتمام بمتطلبات العملاء، وإقناع المصدرين والمنتجين الزراعيين أن تطبيق مواصفات الجودة يزيد من الإنتاج، ولا يوجد تعارض بين الجودة والإنتاج، والجودة والتكاليف، بل إن الجودة تزيد من الإنتاج، وتنظم العملية

الإنتاجية، وتقلل من التكاليف، وعقد المزيد من الندوات والمؤتمرات الخاصة بالتعريف بنظم الجودة المختلفة، والممارسات الزراعية الصحيحة.

المراجع

- ١- إبراهيم شكري جريس، استراتيجيات الجودة الشاملة وعلاقتها بخفض التكاليف، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ١٩٩٨م.
- ٢- أسامة أحمد البهنساوي (دكتور)، وآخرون، مستقبل التجارة الخارجية الزراعية في إطار إتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، العدد ٢٤، ديسمبر ١٩٩٦م.
- ٣- أسامة أحمد البهنساوي (دكتور)، أثر العولمة على القدرة التنافسية لأهم الزروع المصرية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، التجارة الزراعية المصرية، الإمكانيات والمحددات، سبتمبر ٢٠٠٦.
- ٤- استمارة استقصاء الرأي في عينة الدراسة عام ٢٠١٥م.
- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، ٢٠١٤م.
- ٦- الهيئة العامة للمجلس التصديري المصري، لجنة الموالح، نشرة المواصفة المصرية لإعتماد محطات فرز وتدرج وتعبئة الموالح للتصدير ٢٠٠٩م.
- ٧- داليا عادل رمضان الزياي، دور الجودة الشاملة في تنمية الصادرات المصرية مع التطبيق على قطاع الغزل والنسيج، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦م.
- ٨- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، موقع الجاب الأوربي، www.gap.org.
- 9- .m. Juran. **Quality planning and analysis**. (1993) Singapore. McGraw. Hill.

An Economic Study The Impact of Applying Quality Systems on The Development for Some Egyptian agricultural exports

Shaban Abd El Gaeid

Ali Abo Deif Mohamed

Professor of Agric. Economics. Department of Agric. Economics.

Faculty of Agriculture. Cairo. Al-Azhar University.

Abdelaziz Mustfa Hassan

Demonstrator of Agric. Economics Department of Agric. Economics.

Faculty of Agriculture. Cairo. Al-Azhar University.

Summary

Quality started to play effective and important role. especially after appearance of international economical agglomerations. and huge institutions and joining to Global trade liberalization Agreement (GAT). Agricultural exports contribute with about 36.7 billion pounds from total value of total exports which reached 189.7 billion pounds in 2015. which represents about 19.3% to total export value. Quality concedes as the most important constituents which help in increasing and developing

agricultural exports to foreign markets. its main goal is introducing high quality products agreed with local and international laws. working in opening new markets with working on conservation old markets and control it. continuance working on improving and developing. training employees on advanced production methods. For working on developing and increasing agricultural exports. which in its role contribute in decreasing deficit in agricultural scale. must work on entering quality polices and principals to Egyptian agricultural sector. this to do advanced agricultural practices.

We depended on descriptive analyses method. in addition of using some of statistical methods and models. also questionnaire designed and handled group of questions related to quality systems. The research results; quality systems and specifications implemented in Egyptian agricultural work field are; Total Quality Management System (ISO). European Global Gap system. international prescription for food (BRC). quality impact on some of export crops (orange. Artichokes. lemon and pomegranate). quality working on reducing losses percentage. sorting ratio. increasing Fadden productivity. decreasing costs and research resulted to existence of relationship between quality Egyptian export development in general and agricultural specially. The re Existence an essential relation between quality systems implementation and reducing trade scale deficits. quality systems implementation increases profitability and productivity. and qualify Egyptian products to compete internationally. open new markets. and thus foreign exchange increase for Egypt and decreases deficit in trade scale. search recommends increasing interest in development untraditional agricultural exports like (Pomegranates. artichokes. and kumquat tangerine) because of increasing exports working on decreasing deficit on trade scale. Much concerns with implementation of quality specifications in farms and export stations. with diffusion of quality function. in addition of standards which imposed by Egyptian agency for quality and specifications. with attention to customer requirements. Persuade agricultural exporters and producers that implementing quality specifications increases production. there is no conflict between quality and production. quality and costs. quality increases production and organizes production processes and decreases costs. The research also recommended holding more seminars and conferences specified in identifying different quality systems and righteous agricultural practices.